جامعة القاهرة- المعهد القومى للاورام
ادارة التوريدات
تليفاكس/ ٢٣٦٥١٨٩٢
ت / ٢٣٦٢٦٧٧٤
Purchases@nci.cu.edu.eg

المعهد القومي للأورام

كراسة الشروط والمواصفات

المناقصة العامة رقم : ٢٠٢٥/٢٠٢٦/٩
لشراء أكياس ذاتية الغلق وملصقات لصيدلية مستشفى الثدى بالتجمع الأول

الجلسة :	تمام الساعة الثانية عشر ظهر يوم الأحد الموافق ٢٠٢٦/٣/٢٩
قيمة الكراسة :	٣٥٠ جنيه (فقط/ ثلاثمائة وخمسون جنيها)
القسم:	إدارة المخازن
عدد اوراق الكراسة :	١٢ ورقة
التامين الابتدائى المطلوب :	٢٤٠٠٠جنيه (أربعة وعشرون ألف جنيها) ويرفق بالمظروف الفنى

رئيس التوريدات　　امين المعهد

الشـــــــروط العامـــــة

- تقدم العطاءات في مظروفين مغلقين أحدهما مظروف فني والاخر مظروف مالي ويكتب على كل مظروف رقم العملية مع العلم بان العملية ممولة على العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤
- صلاحية العطاء ٩٠ يوم من تاريخ أول جلسة وتقدم العطاءات في موعد غايته الساعة ١٢ ظهر يوم الجلسة بمقر المعهد القومي للأورام – جامعة القاهرة – فم الخليج – ادارة المشتريات والمسئول عن العملية بإدارة المشتريات
  السيد / ت / ف/ ٢٣٦٥١٨٩٢
- يوضح بالعطاء العنوان الدائم للشركة الذي سوف يتم التراسل عليه ورقم التليفون والفاكس والميل وتقع مسئولية عدم الابلاغ عن تعديل ما سبق على الشركة.
- يجب ان تكون أوراق العطاء مرقمة على كسر اعتيادي بسطه رقم الورقة ومقامه عدد أوراق العطاء
- تقدم العطاءات من نسختين (أصل+ صورة) سواء للعرض المالي او الفني
- يرفق بالمظروف الفني البيانات الضريبية مع تقديم اثبات سداد الضرائب للعام المالي الحالي وشهادة التسجيل بمأمورية الضرائب على القيمة المضافة او تقديم تعهد بعدم التسجيل في مأمورية ضرائب القيمة المضافة لعدم الوصول الى حد التعامل بضريبة القيمة المضافة وبيانات السجل التجاري وعقد الشركة مع ارفاق صورة مدعمه بالبيانات المقدمة ومعايير التحقق من توافر شروط الكفاءة الفنية والملائمة المالية وحسن السمعة طبقا للنص المادة ٣٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨
- يجب أن يوضح بالعطاء اسعار كل بند والعروض البديلة على أن تكون الاسعار بالأرقام والحروف على أن يوضح بالعرض عما إذا كان شامل ضريبة القيمة المضافة من عدمه.
- يقدم مع العطاء تامين ابتدائي لا يقل عن٢٤٠٠٠جنيه (فقط / أربعة وعشرون ألف جنيها) يسداد الكترونى او بموجب خطاب ضمان يزاد الى ٥ % تامين نهائي يسداد الكترونى أو بموجب خطاب ضمان نهائي عند الرسو ويحكم التأمينات الابتدائية والنهائية القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية والمادة رقم ٧ من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ بخصوص المنشآت المتناهية الصغر.

وفى كل الاحوال يجب ان يتوافر في التامين المقدم الشروط الاتية: -

- ألا يكون مقيدا او مشروط باي قيد او شرط
- ان يمتد سريان التأمين ٣٠ يوما بعد انتهاء سريان العرض بالنسبة للتامين الابتدائي (اي اربعة شهور) وسنة للنهائي.
- على الشركات الالتزام بالدفع الإلكتروني للتامين الابتدائي في حالة السداد نقدا قبل جلسة فتح المظاريف الفنية بوقت كاف طبقا لقرار السيد / وزير المالية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بشأن التحصيل الإلكتروني.
- لا يسمح بحضور الجلسات الا بموجب تفويض رسمى من الشركة مقدمة العطاء به كافة الصلاحيات

- البرنامج الزمنى المتوقع
- تحديد يوم الموافق / /٢٠٢٦ موعدا لفتح المظاريف الفنية.
- تحديد يوم الموافق / /٢٠٢٦ موعدا لمناقشة التقرير الفني.
- تحديد يوم الموافق / /٢٠٢٦ موعدا لفتح المظاريف المالية.
- تحديد يوم الموافق / /٢٠٢٦ موعدا لمناقشة التقرير المالي.
- اصدار اخطار قبول العطاء يوم الموافق / /٢٠٢٦
- مدة تنفيذ العقد عام من تاريخ استلام امر الاسناد
- مواعيد تقديم الشكاوى والجزاءات والغرامات طبقا للقانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية
- يجوز طلب كمية إضافية بما لا يجاوز ١٥ % من اجمالي الترسية.
- فى حالة طلب الشركة دفعة مقدمة بما لا يجاوز ٢٥% ويكون ذلك بموجب خطاب ضمان بذات القيمة غير مشروط
- عند أي مكاتبات يذكر رقم المناقصة
- الدفع بعد التوريد والفحص والقبول والاستلام
- يجب ذكر رقم الحساب البنكي واسم البنك بالكامل وفرعة مع العرض في جلسة فتح المظاريف الفنية
- يجب على الشركة تقديم ما يفيد بسداد (الضرائب – التأمينات الاجتماعية – رسوم جمركية – دمغات) وذلك طبقا للمادة رقم (٨٩) من اللائحة التنفيذية لسنة ٢٠١٨م وذلك عند تقديم الفاتورة ويجب التسجيل فى منظومة الفاتورة الالكترونية
- على الشركات المتنافسة ان تقوم بتسجيل بياناتها على موقع بوابة المشتريات الحكومية وعنوانه www.etenders.gov.eg حتى يتسنى للمعهد مراجعة بيانات الشركة على الموقع الإلكتروني للبوابة وفى حالة صحتها يتم اعتمادها بما يمكنها من الاطلاع على نتائج البت الفني والمالي للمناقصة.
- يحكم جميع اجراءات المناقصة القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحة التنفيذية

* الأعداد والكميات والشروط والمواصفات

م	اسم الصنف	الوحدة	الكمية
1	كيس اصفر سهلة ذاتية الغلق مقاس 25*35 سم	عدد	100000
2	كيس ازرق سهلة ذاتية الغلق مزود بفتحة صغيرة لحامل المحاليل مقاس 16*26 سم	عدد	300000
3	كيس شفاف ذاتية الغلق مقاس 25*35 سم	عدد	35000
4	كيس ابيض معتم سهل ذاتي الغلق مقاس 16*26سم	عدد	30000
5	كيس شفاف لشرائط الادوية مقاس 16*26 سم	عدد	500000
6	ملصق تعريفي للعلاج الكيماوي المحضر 8*11سم	عدد	300000
7	كارت تعريفي للادوية مقاس 10*8سم	عدد	60000
8	ملصق اصفر مقاس 5*1.5 سمsound alike	عدد	65000
9	ملصق اخضر 5*1.5 سمLOOK ALIKE	عدد	65000
10	ملصق احمر 1.5*5 سم High aiert	عدد	350000
11	ملصق احمر 1.5*1.5 سم High Aiert	عدد	320000
12	ملصق احمر 8*5سم caution	عدد	50000
13	ملصق ازرق 5*1.5سم concentrated eiectroiyte	عدد	10000

*الشروط العامة

- يجب تقديم عينات للفحص لكل الاصناف مع وضع بدج موضح عليه اسم الشركة صاحبة العينة ورقم البند بكراسة الشروط.

- التسليم داخل مخازن مستشفى الثدى بالتجمع الاول .

-العينات المقدمة لن يتم استردها وذلك للتجربة والفحص.

طلبية الأكياس:

النوع	المواصفات	الكميات
كيس أصفر	سهل ذاتي الغلق مقاس 25*35 سم	100 ألف كيس
كيس أزرق	سهل ذاتي الغلق مزود بفتحة صغيرة لحامل المحاليل مقاس 16*26 سم	300 ألف كيس
كيس شفاف	سهل ذاتي الغلق مقاس 25*35 سم	35 ألف كيس
كيس أبيض	لونه أبيض معتم سهل ذاتي الغلق مقاس 16*26 سم	30 ألف كيس
كيس شفاف لشرائط الأدوية	سهل ذاتي الغلق مقاس 16*26 سم	500 ألف كيس

طلبية الملصقات:

النوع	المواصفات	الكمية
ملصق تعريفي للعلاج الكيماوي المحضر	الكتابة باللون الأحمر مشرط من الخلف سهل الفك واللصق يوضح عليه اسم المريض/ رقم المستشفى/ نوع العلاج المحضر/ نوع المحلول المستخدم/ وأماكن خاصة لكتابة الجرعة بالتفصيل مقاس 8*11سم	300 ألف ملصق
كارت تعريفي للأدوية	يشمل الاتي: Drug name/ Concentration/ Batch number/ Dosage form/ Expiry date/ Note مقاس8*10 سم	60 ألف ملصق
ملصق أصفر Sound Alike	ملصق أصفر مكتوب عليه بالخط الأسود العريض (Bold) كلمة 'Sound Alike' مقاس 1.5*5 سم	65 ألف ملصق
ملصق أخضر Look Alike	ملصق أخضر مكتوب عليه بالخط الأسود العريض (Bold) كلمة 'Look Alike' مقاس 1.5*5 سم	65 ألف ملصق
ملصق أحمر High Alert	ملصق أحمر مكتوب عليه بالخط الأسود العريض (Bold) كلمة 'High Alert' مقاس 1.5*5 سم	350 ألف ملصق
ملصق أحمر High Alert	ملصق أحمر مكتوب عليه بالخط الأسود العريض (Bold) كلمة 'High Alert' مقاس 1.5*1.5 سم	320 ألف ملصق
ملصق أحمر Caution	ملصق أحمر مكتوب عليه بالخط الأبيض العريض (Bold) كلمة 'Caution' ومكتوب تحتها بالخط الأسود العريض (Bold) كلمة 'High Alert Medication' مقاس 5*8 سم	50 ألف ملصق
ملصق أزرق Concentrated Electrolyte	ملصق أزرق مكتوب عليه بالخط الأبيض العريض (Bold) كلمة 'Concentrated Electrolyte' مقاس 1.5*5 سم	10 الاف ملصق

مشروع العقد النموذجى لشراء منقولات

ملاحظات هامة

- يهدف مشروع العقد النموذجى إلى توحيد وتنميط البنود الأساسية للعقود التى تبرمها الجهات الإدارية بما يتحقق معه تيسير العمل التنفيذى وسرعة إنجازه وتبسيط الإجراءات للعاملين بالجهات الإدارية والمتعاقدين معها.
- يتضمن مشروع العقد النموذجى البنود الأساسية التى تتفق وأحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ ويتعين الالتزام بها، وإذا تراءى للجهة الإدارية إجراء تعديل أو تغيير فى أى منها فإنه يتعين عليها حينئذ الرجوع إلى الأصل العام وهو عرض مشروع العقد محل التعديل أو التغيير على جهة الفتوى المختصة لمراجعته استقلالاً.
- كما يتضمن مشروع العقد النموذجى فى البند الثانى منه إشارة إلى الملاحق المرفقة والخاصة بالاشتراطات المرتبطة بطبيعة العملية محل التعاقد والتى يجب ألا تتعارض بأى شكل مع أحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة المشار إليه ولائحته التنفيذية، ويجب على الجهة الإدارية استيفاءها وفقاً لما ضمنته من متطلبات واشتراطات بكراسة الشروط والمواصفات للعملية محل التعاقد.
- على السلطة المختصة بالجهة الإدارية ومن خلال إدارة التعاقدات/إدارة الشئون القانونية/المستشارين القانونيين، إضافة ما يُرى من شروط أو قيود خاصة وفقاً لطبيعة العملية محل التعاقد، وبما لا يتعارض مع أحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة المشار إليه ولائحته التنفيذية، وبما يكفل ضمان تحقيق المتطلبات الفنية للجهة، واستيداء كافة حقوق الدولة المالية، وتقوية مركزها القانونى حال الطعن على العقد قضائياً.
- تضمن مشروع العقد النموذجى فراغات (.....) يتعين استيفاءها، وكذا اختيارات (□) يتعين تحديد المناسب منها، وذلك وفقاً لما اتخذته الجهة الإدارية من إجراءات وما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات للعملية محل التعاقد.
- النسخة المرفقة هى الإصدار الأول حيث يعتبر مشروع العقد النموذجى وثيقة حية قابلة للتحديث والتطوير، وفقاً لمستجدات العمل، على أن يصدر بذلك منشور عام وزارة المالية بناءً على ما تعرضه الهيئة العامة للخدمات الحكومية، ويوصى بمراجعة الموقع الإلكترونى لبوابة التعاقدات العامة بشكل دورى لتحميل النسخة المحدثة حال صدورها.

محتويات مشروع العقد

البنـــــد الأول	تمهيد
البنـــد الثـــانى	ملاحق العقد
البنـــد الثالـــث	قيمة العقد
البنـــد الرابـــع	التأمين النهائى/الدفعة المقدمة
البنـــد الخـــامس	توريد محل العقد
البنـــد الســـادس	استلام محل العقد
البنـــد الســـابع	التقاعس عن الاستلام
البنـــد الثـــامن	الضمان
البنـــد التاســـع	سداد المستحقات
البنـــد العاشـــر	زيادة أو نقص الكميات
البنـــد الحـــادى عشـــر	التعاقد من الباطن
البنـــد الثـــانى عشـــر	مسئول إدارة العقد
البنـــد الثالـــث عشـــر	التأكد من تنفيذ التزامات الطرف الثانى
البنـــد الرابـــع عشـــر	التأخير فى تنفيذ العقد
البنـــد الخـــامس عشـــر	حظر التنازل عن العقد
البنـــد الســـادس عشـــر	الأحكام القضائية
البنـــد الســـابع عشـــر	سرية العقد
البنـــد الثـــامن عشـــر	الضرائب والرسوم
البنـــد التاســـع عشـــر	الالتزام ببنود العقد
البنـــد العشـــرون	الإخلال بالعقد
البند الواحد والعشرون	فسخ العقد
البنـــد الثـــانى والعشـــرون	القانون الحاكم للعقد
البنـــد الثالـــث والعشـــرون	فض المنازعات
البنـــد الرابـــع والعشـــرون	عنوان طرفى العقد
البند الخامس والعشرون	النسخ

أنه في يوم ..... الموافق ..... تم إبرام هذا العقد بين كل من:

أولاً: .....[١] ومقرها .....[٢] بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المعنية/ المستفيدة من عملية .....[٣]،
ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد بصفته .....[٤]

(إذا كان هناك مفوض لتوقيع العقد، تستكمل البيانات التالية)

ويفوض عنه في التوقيع على هذا العقد (☐ السيد/ ☐ السيدة) ..... بصفته/بصفتها الوظيفية .....
بموجب التفويض الصادر بالقرار رقم ..... الصادر في .....

(طرف أول مشتري)

ثانياً: .....[٥] الكائن مقرها ..... وشكلها القانوني .....[٦] والمُصنفة .....[٧] سجل تجاري رقم .....
بطاقة ضريبية رقم ..... تليفون رقم .....[٨] فاكس رقم ..... بريد الإلكتروني .....، ويمثلها (☐ السيد/ ☐ السيدة) ..... بطاقة رقم قومي ..... بصفته/بصفتها ..... بموجب .....
بصفته/بصفتها المتعاقد معه.

(طرف ثان بائع)

تمهيد

- حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على شراء .....[٩]، وذلك بغرض تلبية احتياجاته بما يُمكنه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ويضمن انتظام سير العمل، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات[١٠] و(☐ العطاء/ ☐ العرض) المقدم منه، والذى قبله الطرف الأول.
- وفي ضوء اعتماد (☐ السلطة المختصة .....[١١]/☐ المفوض عنه .....[١٢] بالقرار رقم ..... الصادر في .....) لإجراءات طرح العملية رقم ..... بتاريخ ..... وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، و(☐الإعلان/ ☐الدعوة/ ☐طلب عرض السعر) وكراسة الشروط والمواصفات المنشورة على بوابة التعاقدات العامة بتاريخ ..... بشأن[١٣] ☐المناقصة (☐العامة/ ☐المحدودة/ ☐المحلية/ ☐ذات المرحلتين) ☐الممارسة (☐العامة/ ☐المحدودة)☐ الاتفاق المباشر[١٤] رقم (..... لسنة .....) للتعاقد على .....[١٥]
- ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصت به (☐ لجنة البت فى المناقصة/الممارسة/ ☐لجنة الاتفاق المباشر) بجلستها المعقودة يوم ..... الموافق ..... من قبول (☐ العطاء/ ☐العرض) المقدم من الطرف الثانى بمبلغ (.....) (فقط وقدره .....)، والذي تمت الترسية بناءً عليه، باعتباره (☐ الأفضل شروطاً والأقل سعراً/ ☐ الذى تم ترجيحه بنظام النقاط) ومطابقته للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة بتاريخ .....

١- أدخل اسم الجهة الإدارية المتعاقدة.
٢- أدخل عنوان الجهة الإدارية المتعاقدة تفصيلاً والذى سيتم توجيه المراسلات والمكاتبات عليه.
٣- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان/الدعوة/طلب عرض السعر، وبكراسة الشروط والمواصفات.
٤- أدخل صفة السلطة المختصة.
٥- ادخل أسم الشخص الاعتبارى (شركة..../ مؤسسة....).
٦- أدخل الشكل القانونى ويقصد بذلك (شركة مساهمة/ شركة توصية بسيطة/ شركة شخص واحد/...إلخ).
٧- أدخل التصنيف ويقصد بذلك (شركة كبيرة/ مشروع متوسط/مشروع صغير/ مشروع متناهى الصغر).
٨- التليفون والفاكس والبريد الإلكترونى بيانات أساسية يتعين استيفاءها ليتم إرسال إخطارات الطرف الثانى عليها.
٩- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان/الدعوة/طلب عرض السعر، وبكراسة الشروط والمواصفات.
١٠- مع مراعاة ما اذا كان طبيعة العملية تتطلب اعداد كراسة شروط ومواصفات فى حالة التعاقد بالاتفاق المباشر.
١١- أدخل أسم السلطة المختصة وصفتها الوظيفية.
١٢- أدخل أسم المفوض عن السلطة المختصة وصفته الوظيفية.
١٣- اختيار طريق التعاقد الذى تم اتباعه لطرح العملية.
١٤- لا يجوز للسلطة المختصة التفويض فى التعاقد بطريق الاتفاق المباشر وذلك طبقاً لحكم المادة (٦٣) من قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.
١٥- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان/الدعوة/طلب عرض السعر، وبكراسة الشروط والمواصفات.

- وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصفتهما للتعاقد اتفقا على الآتي:

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات و(□العطاء/ □العرض) المقدم من الطرف الثاني، وكافة المكاتبات والمستندات المتبادلة بين الطرفين ومحاضر (□ لجنة البت في المناقصة/الممارسة/ □لجنة الاتفاق المباشر) رقم (... لسنة...)، وأمر التوريد المؤرخ ...../...../..... جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمماً ومكملاً لأحكامه.

البند الثاني[١٦]

تعتبر الملاحق التالية والمرفقة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه:[١٧]

ملحق (١): وصف موضوع العقد.

ملحق (٢): الاشتراطات الخاصة.

ملحق (٣): التزامات طرفي التعاقد.

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محل هذا العقد وفقاً للممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وطبقاً للمواصفات الفنية والكميات والأسعار الموضحة بعد وبقيمة إجمالية قدرها (.....) (فقط وقدره.....) شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والنفقات ذات الصلة وذلك على النحو التالي:

رقم البند	الصنف	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	القيمة الإجمالية
	[١٨]	[١٩]	[٢٠]	[٢١]	[٢٢]
إجمالي ثمن الشراء مبلغ وقدره (.....) فقط (.....) (□ شامل ضريبة القيمة المضافة/ □غير شامل ضريبة القيمة المضافة).					

البند الرابع[٢٣]

سدد الطرف الثاني مبلغاً إجمالياً مقداره (.....) (فقط وقدره .....) بما يعادل نسبة (٥%) من إجمالي هذا العقد كتأمين نهائي، وذلك (□بخطاب الضمان بحساب الطرف الأول رقم ..... ببنك ...../ □خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف من عملية أخرى لدى الطرف الأول في الوقت المحدد للسداد/ □خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف لدى .....[٢٤] بموجب خطابها رقم ..... المؤرخ ..... المقدم في الوقت المحدد للسداد / □حجز من مستحقاته في حالة الاتفاق المباشر) ويظل هذا التأمين سارياً طوال مدة العقد بما فيها مدة الضمان.[٢٥]

١٦- إذا لم يستخدم أي من هذه الملاحق تضاف عبارة (غير مستخدم) قرين كل ملحق وعلى الصفحة المرفقة التي تحمل عنوان الملحق.

١٧- يجب أن تكون كافة الملاحق وفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات.

١٨- أدخل بيان موجز عن الصنف طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

١٩- أدخل (عدد/وحدة/وزن...أو غير ذلك).

٢٠- أدخل الكمية طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

٢١- أدخل سعر الوحدة طبقاً لنتيجة الترسية.

٢٢- أدخل القيمة الإجمالية (الكمية×سعر الوحدة) وطبقاً لنتيجة الترسية.

٢٣- لا يحصل تأمين نهائي من الطرف الثاني إذا ورد جميع الأصناف التي رسا عليه توريدها وقبلها الطرف الأول بصفة نهائية خلال المدة المحددة لأداء التأمين ما لم يكن لهذه الأصناف مدة ضمان وفقاً لحكم المادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

٢٤- أدخل اسم الجهة الإدارية أو الجهات الإدارية الأخرى.

٢٥- مدة الضمان بحسب طبيعة الصنف محل التعاقد.

(٢٦) (إذا كان الطرف الأول قد قام بسداد دفعة مقدمة، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

قام الطرف الأول بسداد دفعة مقدمة ببلغ إجمالي مقداره (.....) (فقط .....) بما يعادل نسبة (..[٢٧]..%) من قيمة التعاقد مقابل خطاب ضمان بنكي معتمد صادر من بنك ..... وغير مقترن بأي قيد أو شرط بالقيمة والصلة ذاتهما قدمه الطرف الثاني للطرف الأول.

البند الخامس

(إذا كان التوريد مرة واحدة، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكميات والأصناف محل العقد بمخازن ..... وعنوانها ..... وعلى نفقته الخاصة على أن يتم التوريد خلال مدة .....[٢٨]..... تبدأ من (☐ اليوم التالي لإخطاره بأمر التوريد/ ☐ .....[٢٩]....)، كما يلتزم بأن يقدم فاتورة الأصناف الموردة من أصل وصورتين، وفي حالة اخطاره بتسليم الأصناف في غير هذا العنوان يلتزم بأن يرفق مع الفواتير مستندات تثبت قيمة مصروفات النقل الإضافية التي تحملها فعلياً لردها إليه.

(إذا كان التوريد على دفعات، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكميات والأصناف محل العقد خلال مدة .....[٣٠]..... تبدأ من (☐ اليوم التالي لإخطاره بأمر التوريد/ ☐ .....[٣١]....)، وذلك على نفقته الخاصة وطبقاً للبرنامج الزمني التالي:

الكمية	تاريخ التوريد	مكان التوريد

البند السادس

حدد الطرف الأول يوم..... الموافق..... في تمام الساعة..... موعداً لانعقاد اجتماع لجنة فحص الأصناف الموردة من الطرف الثاني وإذا رفضت اللجنة صنفاً أو أكثر من الأصناف الموردة أو وجدت فيها نقص أو مخالفة للمواصفات أو المتطلبات أو العينات المعتمدة وجب على الطرف الأول إخطار الطرف الثاني بأسباب الرفض كتابة.

ويلتزم الطرف الثاني بسحب الأصناف المرفوضة وتوريد بَدِل منها خلال مدة لا تجاوز سبعة أيام من تاريخ اليوم التالي لإخطاره، فإذا تأخر في سحبها فيحق للطرف الأول تحصيل مصروفات تخزين منه بواقع (٥%) من قيمة الأصناف المرفوضة عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه وبعد أقصى أربعة أسابيع وبعد انتهاء تلك المدة يحق للطرف الأول اتخاذ إجراءات بيعها لحساب الطرف الثاني، ويُخصم من الثمن ما يكون مستحقاً للطرف الأول ويكون البيع وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩.

البند السابع

يلتزم الطرف الأول باستلام الأصناف محل هذا العقد في المواعيد المحددة، وذلك حال مطابقتها للمواصفات والشروط المتفق عليها، ويحق للطرف الثاني حال تقاعس الطرف الأول عن الاستلام التقدم بطلب للسلطة المختصة لتشكيل لجنة محايدة لدراسة أسباب التقاعس، وصورة منه لمكتب شكاوى التعاقدات العمومية وذلك للمتابعة.

٢٦- يستخدم هذا في حالة ما إذا كانت قد تضمنت كراسة الشروط والمواصفات صرف دفعة مقدمة.
٢٧- ادخل النسبة وفقاً لما ورد بالمادة (٩٢) من اللائحة التنفيذية، ومراعاة النسبة المخصصة للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.
٢٨- أدخل مدة التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.
٢٩- أدخل تاريخ بداية التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.
٣٠- أدخل مدة التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.
٣١- أدخل تاريخ بداية التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

البند الثامن[32]

يضمن الطرف الثاني الأصناف الموردة محل هذا العقد وذلك لمدة...[33]... تبدأ من تاريخ ..... عند عيوب الصناعة أو ...[34]..... .....

البند التاسع

يلتزم الطرف الأول بأن يسدد للطرف الثاني ثمن الأصناف الموردة فعلياً خلال مدة لا تجاوز (٣٠) يوماً تحسب من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد، وذلك على حسابه رقم..... بالبنك.....

وفي حالة عدم وفاء الطرف الأول بالمبالغ المستحقة في المواعيد المحددة يلتزم بأن يؤدي للطرف الثاني ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المطالبة عن فترة التأخير وفقاً لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي وقت المحاسبة شريطة تقديم الطرف الثاني مستندات رسمية بالمبلغ المطالب به.

البند العاشر

للطرف الأول زيادة أو نقص الكميات المتعاقد عليها بما لا يجاوز (١٥%) من كمية كل بند بذات الشروط والمواصفات والأسعار.

البند الحادي عشر[35]

لا يجوز للطرف الثاني أثناء تنفيذ هذا العقد أن يقوم بتغيير من عهد إليهم ووافق عليهم الطرف الأول بتنفيذ بعض بنوده من الباطن دون موافقة الطرف الاول.

ويظل الطرف الثاني وحدة مسئولاً عن أية أفعال أو أعمال أو أخطاء في تنفيذ العقد، كما يلتزم باطلاع من عهد إليهم بتنفيذ بعض بنود العملية من الباطن على ما يخصهم من شروط العقد.

البند الثاني عشر

[36]كلف الطرف الأول (☐ السيد/ ☐السيدة)..... بصفته/بصفتها الوظيفية ..... بموجب القرار رقم ..... الصادر في ..... مسئولاً/مسئولة عن إدارة هذا العقد.

البند الثالث عشر

أقر الطرف الثاني بحق الطرف الأول في أن يقوم بنفسه أو بواسطة أي شخص أو جهة يحددها الطرف الأول وبحسب طبيعة العملية المرور أو التفتيش أو مراقبة التنفيذ على محل هذا العقد وفي أي وقت دون حاجه الى إخطار أو أذن مسبق.

وفي حالة اكتشاف مخالفة الطرف الثاني لأي التزام يحق للطرف الأول توقيع أي من الإجراءين المنصوص عليهما في البند العشرون من هذا العقد.

البند الرابع عشر

إذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لأسباب خارجة عن ارادته يجوز للطرف الأول اعطائه مهلة بما لا يجاوز .....[37]..... من المدة الأصلية للتنفيذ دون توقيع مقابل تأخير، وفي حالة تأخره لأسباب راجعه إليه فيوقع عليه مقابل تأخير يحسب من بداية المهلة وفقاً للآتي: .....[38]..... .....

ولا يخل توقيع مقابل التأخير بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بكامل التعويض المستحق عما أصابه من اضرار بسبب التأخير.

البند الخامس عشر

يحظر على الطرف الثاني التنازل للغير عن العقد كلياً أو جزئياً.[39]

٣٢- يستخدم هذا البند في حالة إذا ما كانت الأصناف الموردة لها مدة ضمان.

٣٣- ادخل مدة الضمان طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

٣٤- أدخل العيوب الأخرى التي تظهر خلال مدة الضمان وبما يتمشى مع طبيعة الصنف محل التعاقد.

٣٥- يستخدم هذا البند في حالة ما اذا كانت كراسة الشروط والمواصفات قد أجازت للمتعاقد أن يعهد ببعض بنود العقد لغيره من الباطن.

٣٦- إعمالاً لحكم المادة (٨٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

٣٧- أدخل المهلة المناسبة.

٣٨- أدخل مقابل التأخير في تنفيذ العقد وفقاً للحدود والنسب المنصوص عليها بالمادة (٩٨) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة.

٣٩- الالتزام بحكم المادة (٩٢) من القانون.

البند الثامن عشر

أقر الطرف الثاني عند توقيعه على هذا العقد بعدم صدور أحكام نهائية ضده في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، أو في جرائم التهرب الضريبي، أو الجمركي.

البند التاسع عشر

يلتزم الطرف الثاني والعاملين لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أيا كانت طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إفشائها للغير وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد انتهائه أو انهاؤه أو فسخه، ويعد الإخلال بمبدأ السرية والخصوصية بمثابة إخلالا جسيماً بشروط العقد ودون الإخلال بأية عقوبة مقررة في هذا الشأن.

البند العشرون

يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التي تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها في مواعيدها المحددة قانوناً.

البند التاسع عشر

اتفق الطرفان على بذل أقصى جهد للالتزام ببنود التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وفي حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسئول إدارة العقد أو ممثل الجهة الإدارية بحسب الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته، واتخاذ الإجراءات الآتية:

١- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة.
٢- قيام إدارة التعاقدات بإعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأى فنى ومالي وقانوني للسلطة المختصة، ويجوز لها الاستعانة باستشاري متخصص للمساعدة في دراسة الخلاف وتقديم الرأي.
٣- تسوية الخلاف الذى نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفي العقد، وإذا ترتب على التسوية الودية أى أعباء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف.

وفي جميع الحالات يلتزم طرفي التعاقد بالاستمرار في تنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذا العقد.

البند العشرون

في حالة إخلال الطرف الثاني بأي شرط جوهرى من شروط التعاقد، يحق للطرف الأول فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني وفي الحالتين يكون التأمين النهائي من حق الطرف الأول كما يكون له أن يخصم ما يستحقه وقيمة كل خسارة تلحق به من أى مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه، وفي حالة عدم كفايتها يحق للطرف الأول خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى أيًا كان سبب الاستحقاق، دون حاجة إلى اتخاذ أى إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني قضائيًا بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإدارى، ولا يحق للطرف الثاني المطالبة باسترداد ما سبق سداده للطرف الأول.

البند الواحد والعشرون

يفسخ هذا العقد تلقائيًا في الحالات الآتية:

١- إذا تبين أن الطرف الثاني استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الطرف الأول أو في حصوله على العقد.
٢- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيال أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثاني.
٣- إذا أفلس الطرف الثاني أو أعسر.

البند الثاني والعشرون

يسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد.

البند الثالث والعشرون

يتم تسوية المنازعات والخلافات التي تنشأ أثناء التنفيذ وفقاً للطرق والشروط والأحكام المنصوص عليها في المادة (٩١) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، مع مراعاة ضرورة الحصول على موافقة الوزير المختص في حالة اللجوء إلى التحكيم.

(في حالة اللجوء إلى تسوية النزاع قضائياً وكان المتعاقد معه شخصاً اعتبارياً خاصاً يكون البند على النحو التالي)

تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في أي نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا العقد.

(في حالة اللجوء إلى تسوية النزاع قضائياً وكان المتعاقد معه شخصاً اعتبارياً عاماً يكون البند على النحو التالي)

تختص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بالفصل في كافة المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ أو تفسير هذا العقد.

البند الرابع والعشرون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن جميع المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات التي توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحه ومنتجه لكافة آثارها القانونية، وفي حالة تغيير أحد الطرفين لعوانه يتعين عليه اخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشرة يوماً، بخطاب مسجل بعلم الوصول، وإلا اعتبرت مكاتباته ومراسلته وإعلاناته وإخطاراته على هذا العنوان صحيحه ومنتجه لكافة آثارها القانونية.

البند الخامس والعشرون

تحرر هذا العقد من أصل وأربعة نسخ، سلمت إحداها إلى الطرف الثاني، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى، للعمل بمقتضاها عند اللزوم.

الطرف الأول المشتري	الطرف الثاني البائع
الاســـم:	الاســـم: .....
الصـــفة:	الصـــفة: .....
التوقيـــع:	التوقيـــع: .....
التـــاريخ:	التـــاريخ: .....

روجع هذا العقد بمعرفة اللجنة الثالثة لقسم الفتوى وذلك بجلستها المنعقدة في ٢٠٢٠/٣/٢٨. ووافق عليه مجلس الوزراء بجلسته المعقودة في ٢٠٢٠/٥/٢٠.